دور الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة

The Role of Political Parties in the Public Policy-Making Process

أ. د. سردار قادر محي الدين
كلية العلوم السياسية – جامعة دهوك
Sardar.muhiddeen@su.edu.krd

الباحثة: جيلان هفال إسماعيل عبان
كلية العلوم السياسية – جامعة دهوك

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٣/٢٠ **تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٦/٣٠**

الملخص:

في الدول الديمقراطية تشارك الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة بصورة فعالة، لأن المشاركة تنتهج وفقاً للقواعد الدستورية ومجموعة من القوانين الأخرى والأنظمة المؤسساتية السائدة في الدولة، إلا أن المشاركة ليست بهذه المطلقية، بل هناك إطار سياسي الذي يحيط الأحزاب السياسية وتتأثر به، كالأيديولوجية، نوعية النظام السياسي، وتأثير الحزب في المجتمع السياسي، ومدى مشاركته في العملية السياسية التي تؤدي إلى مشاركته الفعلية في عملية صنع السياسة العامة في الدولة. وتكون مشاركته وفقاً للمراحل التي تختلف كل واحدة عن الأخرى، ومثل تلك المراحل هي: مرحلة التعبئة الجماهيرية، مرحلة مشاركته في الانتخابات السياسية، مرحلة سن القوانين بعد أن يحصل على عدد من المقاعد في السلطة التشريعية، مرحلة تنفيذ وتحليل السياسة العامة بعد وضعها، وأخيراً مرحلة التغذية الاسترجاعية التي يقيم الحزب دوره في مشاركته في عملية صنع السياسة العامة. كما أن الحزب السياسي يلجأ إلى أدوات معينة في عملية مشاركته في وضع السياسة العامة في الدولة: كتحريك للرأي العام، التحالفات السياسية، الحملات الانتخابية، الوسائل الإعلامية والدعاية السياسية، ومن ثم تقديم مشاريع قانونية وسنها من خلال السلطة التشريعية التي توضع فيها قوانين سياسات عامة للدولة. وأخيراً لم تكن عملية وضع السياسة العامة في الدولة بأمر هين، بل تواجه صعوبات وتحديات، لذا أن الأحزاب السياسية تتلقى تلك الصعوبات والتحديات على مستوى الحزب وعلى المستوى الوطني والمؤثرات الخارجية، ناهيك عن التدخلات الخارجية التي تحاول توجيه تلك السياسات ووضعها في سبيل مصلحتها.

الكلمات المفتاحية: صنع السياسة العامة، الأحزاب السياسية، النظام السياسي.

Abstract:

In democratic countries, political parties participate effectively in the public policy-making process, as participation is governed by constitutional rules and a set of other laws and institutional systems prevailing in the state. However, participation is not absolute. Rather, there is a political framework surrounding and influencing political parties, such as ideology, the nature of the political system, the party's influence in the political community, and the extent

of its participation in the political process, which leads to its actual participation in the state's public policy-making process. Political parties' participation occurs according to distinct stages, each of which differs from the other. Examples of these stages are: the stage of mass mobilization; the stage of participation in political elections; the stage of enacting laws after obtaining a number of seats in the legislative authority; the stage of implementing and analyzing public policy after its formulation; and finally, the stage of feedback, in which the party evaluates its role in its participation in the public policy-making process. Political parties also resort to specific tools in their participation in the formulation of public policy in the state, such as mobilizing public opinion, political alliances, election campaigns, media outlets, and political propaganda. These tools then include the submission of draft laws and their enactment through the legislative authority, which drafts the state's public policy laws. Finally, the process of formulating public policy in a country is not an easy one. Rather, it faces difficulties and challenges. Political parties face these difficulties and challenges at the party level, the national level, and external influences, not to mention external interventions that attempt to direct and formulate these policies to their own advantage.

.**Keywords**: Public Policy Making, Political Parties, Political System

المقدمة

إن عملية صنع السياسة العامة لأمر معقد، لا تستقيم إلا بعد جهد كبير ودقيق، يشارك فيها كثير من المؤسسات والفواعل الرسمية وغير الرسمية، ولكل منها جانبها وتأثيرها الخاص على العملية، إلا أن هناك حقيقة بديهية حول تلك العملية، وهي أنها عادة تستقيم في الدول الديمقراطية أكثر من الديكتاتورية، ففي الدول الديمقراطية تشارك في وضعها الفواعل الرسمية الدستورية كالمؤسسات الرسمية الحكومية، منها السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأيضاً الجهات غير مرتبطة بالحكومة أو الوزارات التابعة للحكومة، بل هي مؤسسات مستقلة من الحكومة ولكنها تابعة للدولة، مثل الحقوق الإنسان والإنتخابات والمجالس الإقتصادية والإجتماعية في كثير من الدول.

يعد دور الأحزاب السياسية محورياً في عملية صنع السياسة العامة، لأنها تحاول الوصول إلى زمام السلطة، ولديها أجندة خاصة مجتمعية لتوجيه المجتمع وإدارة السلطة في جميع النواحي، إلا أنها تتأثر بنوعية النظام السياسي والبيئة السياسية التي تحيط بالنظام السياسي، وأن للأحزاب السياسية أدواتها للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة وفقاً لمراحلها، وفقاً للقواعد الدستورية في الدولة والإطار العام للعملية السياسية المنتهجة.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في الدور المحوري للأحزاب في عملية صنع السياسة العامة، وبالذات في الدول الديمقراطية، ولم ينحصر دور الحزب فقط في صنعها بل له دور مستدام في عملية تنفيذ وتحليل وتقيم السياسات العامة في الدولة، ولكن كم كانت الأحزاب الديمقراطية وتلتزم بالدستور، لكان جهودها في عملية صنع السياسة العامة من مصلحة المجتمع أكثر، ويؤدي دورها في تنمية وإستقرار الدولة، وتضع مصلحة العامة فوق مصلحته الخاصة.

إشكالية البحث: تتمحور في هل أن الأحزاب تكون مشاركتها محورية في العملية؟ وهل أن الإطار السياسي للعملية السياسية تؤثر في كيفية أداءها ومشاركتها؟ وكيف تحاول المشاركة؟ وماهي مجال ومراحل مشاركتها؟ وهل هناك أدوات لتفعيل مشاركتها في العملية؟ وأخيراً ماهي التحديات التي تواجهها في أثناء مشاركتها في عملية صنع السياسة العامة؟

فرضية البحث: للإجابة على كل هذه الأسئلة تكمن في فرضية البحث ألا وهي: تعتبر الأحزاب السياسية من الفواعل غير الرسمية، ولها دور محوري في عملية صنع السياسة العامة، وتسعى للمشاركة من خلال قنوات ومجالات ومراحل معينة.

منهجية البحث: اعتمدت أربع مناهج رئيسية لكتابة البحث، المنهج المؤسسي يركز على المؤسسات الرسمية والغير الرسمية، حيث قمت بسرد آليات الأحزاب السياسية وكيفية تأثيرها على عملية صنع السياسة العامة بما انها من المؤسسات غير الرسمية. نظرية النظم تدعي تفاعل النظام السياسي مع البيئة المحيطة الداخلية والخارجية، على ذلك الأساس تعتبر الأحزاب السياسية من اهم الفواعل التي تشكل مدخلات النظام السياسي في دول العالم وتسعى للتأثير في صنع السياسات العامة وتوجهها لتحقيق أهدافها ومصالحها. اما نظرية صنع القرار فهي تتناول كيفية اتخاذ القرار السياسي بما يتضمن من عملية تحضير لبناء قرار بعد الدراسة واختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة والجهات المحددة التي تتخذ القرار. كما استعنت بالمنهج الوصفي–التحليلي لدراسة واقع الأحزاب السياسية من خلال وصف مكوناتها ووظائفها وخصائصها وانواعها، وتحليل كيفية مساهمة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث الى ثلاث مباحث أساسية، المبحث الأول سيتناول الإطار النظري لصنع السياسات العامة، والثاني يدور حول الإطار النظري للأحزاب السياسية، اما المبحث الثالث يبحث في مشاركة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة.

المبحث الأول: عملية صنع السياسة العامة

تعد دراسة السياسة العامة مجالاً حديثاً ضمن العلوم السياسية، فقد انتشر دراسة موضوع السياسية العامة بعد الحرب العالمية الثانية في دول أوروبا والولايات المتحدة الامريكية. بعدما أدركت حكومات تلك الدول الديموقراطية بأنماطها المختلفة انها لا تستطيع ان تصيغ سياسة عامة ناجحة بمعنى "عادلة وهادفة" تلبي حاجات المجتمع الا بالتركيز على حاجات ومتطلبات الافراد وأدركت إنها تحتاج الى مساندة شعوبها عند اتخاذ القرارات [1].

المطلب الأول: تعريف السياسة العامة

من ناحية أخرى زاد الاهتمام بمفهوم السياسة العامة كونها الرابط بين أداء الحكومة والفعل السياسي والنظام السياسي الذي يشمل جميع جوانب الحياة، لذلك ادعت المصادر الى بلوغ التعاريف الى أربعين تعريفا او اكثر، [٢] ولكن سنشير الى أبرز التعاريف التي تناولت موضوع السياسة العامة.

عرفها اندرسون [٣](James Anderson) ان السياسية العامة تشمل البرامج والاعمال المنسقة التي تصدر عن القادة الحكوميين وصناع القرار الحقيقيون وليست القرارات المنفصلة المنقطعة فهي قرارات موجهة نحو اهداف معنية للتصدي لمشكلة معينة وليست اوامر عشوائية وعفوية لقادة او مسؤولين. ويضيف اندرسون انها تشمل جميع القرارات التي تنظم وتضبط التجارة والصحة والامن والتعليم والمجالات العامة الأخرى، على سبيل المثال تشمل المراسيم الصادرة بتشريع القوانين وكذلك القرارات المنفذة لهذه القوانين. [٤]

وعرفها عالم السياسة الأمريكي "جابرييل ألموندGabriel Almond "٥ بأنها عملية سياسية معقدة نتيجة لنظام سياسي يتفاعل مع مخرجات البيئة المحيطة والمدخلات التي تشمل الفاعليين السياسيين والاجتماعيين ويستجيب لمطالب ومشاكل المجتمع. لكن في النهاية هي مجموعة قرارات وإجراءات خاصة بالحكومة لتنظيم الموارد وتوجيه الافراد والمجتمع بهدف تحقيق الصالح العام [٦].

وللدكتور كمال المنوفي رأي، حيث يدعي ان السياسة العامة سلسلة من القرارات التي تتعلق بجميع مجالات الحياة كالصحة والتعليم والامن والدفاع والشؤون الخارجية. ويوضح العلاقة بين السياسة وصناعة القرار، فالقرار هو اتخاذ أحد البدائل المطروحة والسياسة تقتضي اتخاذ قرارات عديدة، ولتكون القرارات السياسية منسقة وهادفة للنظام السياسي قامت الحكومات بتشكيل نظام هرمي لصنع القرار وهذه تسمى السياسات [٧].

ونحن نرى ان السياسة العامة هي عملية تحويل، تنتج عنها مجموعة سياسات وقوانين وقرارات تسمى "المخرجات" تتخذها الحكومة نتيجة تفاعل "المدخلات" للنظام السياسي وهي مطالب الافراد او مشاكل او ظواهر او أزمات، تستوجب من النظام السياسي التصرف إزاء هذه المشكلة من خلال تحديد وبلورة المشكلة واختيار البدائل الأفضل لها وصياغة سياسة تصب في مصلحة المجتمع والدولة، ومن ثم تنفيذ السياسة وإعادة التقييم على نتائجها من خلال "عملية التغذية العكسية".

المطلب الثاني: أنواع السياسة العامة

يقوم النظام السياسي بعدة وظائف خلال مؤسساته الرسمية وسلطاته الثلاث (التشريعية، التنفيذية، والقضائية) ويرسم سياساته العامة من خلال كيفية عمل هذه العناصر من خلال أربع أنواع للسياسات:

اولاً: السياسات العامة الاستخراجية: هي وظيفة النظام السياسي في تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها سواء كان مصدرها البيئة الداخلية ام الخارجية أي المجتمع الدولي. بمعنى السياسات الاستخراجية هي نشاطات تقوم بها الحكومة تشمل جمع الموارد المادية والبشرية من المجتمع مثل النقود والسلع، الأشخاص والخدمات، وتستخدمها في تمويل أنشطة الدولة والمساهمة في تحقيق أهدافها ومشاريعها التنموية بكافة المجالات. هذا النشاط تمارسه جميع أنواع الأنظمة السياسية ولو اختلفت في الأسلوب او نوعية الأهداف او فاعلية ممارسة النشاط [٨].

ثانياً: السياسات العامة التوزيعية: السياسات التوزيعية للدولة هي قيام النظام السياسي بتخصيص الثروات والاموال والخدمات والسلع والفرص والجوائز وتوزيعها على الافراد وشرائح المختلفة في المجتمع بشكل متساوي. تقاس مستوى السياسات العامة التوزيعية للنظام السياسي من خلال قياس كمية المنافع الموزعة مع عدد الافراد الشرائح المستفيدة منها [٩].

ثالثاً: السياسات العامة التنظيمية: هي قيام النظام السياسي بممارسة الرقابة وضبط أنشطة وسلوك الافراد والجماعات من خلال لوائح وقوانين وتعليمات تشرعها السلطات التنفيذية او تضعها الحكومة حسب الظروف والزمان. حيث يكون ذلك بفرض عقوبات وقوانين ملزمة على الانتهاكات والتجاوزات او منح جوائز للتحفيز والتشجيع للالتزام باللوائح والتعليمات [١٠].

رابعاً: السياسات العامة الرمزية: هي عمل النظام السياسي على استخدام او استغلال او ابتكار الرموز العامة بمختلف مستوياتها السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية لترسيخ شعور المواطنة وتغذي الفرد بالولاء للوطن او للنظام السياسي والاعتزاز بالهوية الوطنية او بأي هوية أخرى يريدها النظام، وذلك من خلال عدة طرق منها تشييد قائد سياسي في خطابه بالتاريخ والشجاعة والجراءة والحكمة والانتصارات والانجازات التي حققتها الدولة او الامة في الماضي، او يشيد بالأيدولوجيات والقيم مثل الديموقراطية والحرية والمساواة والعدل والسلام والحق والنخوة والعزة والكرامة او التقاليد الدينية او الثقافية، او تعمل الحكومة على بناء المتاحف والاهتمام بالآثار والقيادات التاريخية لتذكر الفرد بأمجاد تاريخهم، او من خلال تعطيل الدوام الرسمي في الأعياد الوطنية والاحتفال به على المستوى الرسمي والشعبي. [١١]

المطلب الثالث: خصائص السياسة العامة

في محاولة لتوضيح وتحليل مفهوم السياسة العامة من خلال تناول خصائص السياسة العامة. فإن الغرض من هذا التصنيف هو توضيح وتسليط الضوء على بعض جوانب مفهوم السياسة العامة التي لم تشار اليها في التعاريف السابقة او لم نتمكن من توضيحها وتحديدها بشكل مفصل. تحديد خصائص السياسة العامة تجعلنا نتمكن من التمييز بين السياسات العامة والقرارات الحكومية الأخرى. (الحسين، ٢٠٠٢، صفحة ٢١)

١. **العمومية:** إن السياسة العامة نشاط حكومي تتميز بالعمومية والشمول، فهي سلسلة قرارات ونشاطات وافعال حكومية فهي تشمل جميع جوانب الحياة السياسة والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتتدخل في جميع المواضيع والمشكلات [١٢].

٢. **السياسة العامة نشاط إيجابي او سلبي:** السياسات العامة الإيجابية هي عندما تقرر الحكومة التصرف لمعالجة قضية ما او لتحقيق هدف معين مثل إنشاء مشاريع وخطط للتنمية والتطور، وإصلاحات، او تكون سلبية وذلك عندما تقرر الحكومة عدم التدخل بشأن قضية او مسألة ما وتسمى (hand off) وهذا ايضاً يعتبر قرار سياسي. [١٣]

٣. العقلانيـــة: إن السياسـة العامـة نشـاط هـادف ومقصـود وتتكـون مجموعـة قـرارات عقلانيـة ورشـيدة ومنطقية. فالنظام السياسي عندما يقوم بصياغة سياسة عامة ما لابد ان يكون لها هدف معين اما ان يكون لحل مشكلة ما في المجتمع، او للعمل على التطور والتنمية في مجال ما. (١٤)

٤. الشرعية: تتمتع السياسات العامة بالشرعية لأنها تصدر من جهات سياسية رسمية كالسلطة التشريعية او الحكومة او مصدرها الدستور او القانون. (١٥)

٥. خلق توازن بين عناصر النظام السياسي: عملية صنع السياسة العامة تشارك فيها جهات عدة رسمية وغير رسمية بدرجات مختلفة من السلطة والصلاحيات داخل النظام السياسي وهذا يخلق نوعاً من توازن بين عناصر النظام السياسي التي تشمل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية (١٦).

٦. الديناميكية: عملية صنع السياسة العامة ذات طابع ديناميكي. تتميز بالاستمرارية والتجدد فهي تتفاعل مع متغيرات البيئة المحيطة وتتسم بالمرونة والتلائم مع الازمات والظروف الداخلية والخارجية على المستوى الدولي والمحلي (١٧).

٧. السياسة العامة هي ما تنوي الحكومة فعله وتسن له القوانين واتخاذ الإجراءات (١٨).

المطلب الرابع: مراحل عملية صنع السياسة العامة

تتضمن عملية صنع السياسة العامة من عدة خطوات مترابطة فيما بينها وتتفاوت من نظام سياسي الى اخر، ولكن العلماء اتفقوا على خمسة مراحل يتم تعديل العنوان من دراسة الى أخرى، وهم:

اولاً: تحديد وتعريف المشكلة: قد تتعرض الدولة او النظام السياسي الى مشكلة او قضية معينة، سواء كانت او تكون مشكلة عامة تتعلق بالمواطنين كالمشاكل البطالة والجريمة وتدني المستوى التعليمي ومشاكل في قطاع الصحة او تلوث البيئة. مما يتطلب من الحكومة مواجهة المشكلة والتعرف على ابعادها وصياغة أفضل السياسات لها. (١٩)

ثانياً: إثارة اهتمام الحكومة وإدراج المشكلة في جدول اعمالها: في الغالب الحكومة لا تصنع سياسة عامة لمعالجة مشكلة خاصة او محدودة التأثير، انما السياسة العامة ترسم بهدف محاولة لحل مشكلة عامة تؤثر في عدد كبير من المواطنين بشكل مباشر او غير مباشر ويتطلب تدخل الحكومة. استناداً على ذلك، فإن صنع سياسة عامة يتطلب جهداً من المواطنين او جماعات الضغط او الأحزاب او الصحافة والرأي العام بطرق متعددة سواء كانت بالضغط او المطالبة وذلك لإثارة اهتمام الحكومة واجبارها على التدخل وادراج المشكلة في جدول اعمالها والالتزام بإيجاد حل مناسب لها.(٢٠)

ثالثاً: صياغة مقترحات السياسة العامة: خطوة ادراج المشكلة في جدول اعمال الحكومة، تشير الى اعتراف رسمي من الحكومة بوجود المشكلة والتزامها بإيجاد الحل لها، بالتالي تتحول المشكلة من المستوى الشعبي غير الرسمي الى المستوى الحكومي الرسمي. فتقوم الحكومة بإعداد مقترحات لصياغة السياسية عامة والتي تتكون من عدة عناصر (طبيعة عملية صياغة المقترحات)، و(العناصر المشاركة في اعداد المقترحات للسياسية العامة)، و (إجراءات صنع السياسة العامة). بالنسبة للعناصر الذين يشاركون في عملية صنع السياسة العامة سنتحدث عنهم بالمطلب القادم. (٢١)

صياغة المقترحات تبدأ من خطوة جمع المعلومات والبيانات والإحصائيات الكاملة حولها لتسهيل عملية التشخيص وتحليل وأسباب حدوث المشكلة. اما خطوة اعتماد السياسة المقترحة، او اختيار البديل الأفضل من البدائل المتاحة تتم على أسس ومعايير موضوعية وعلمية. [٢٢]

رابعاً: تنفيذ السياسة العامة: مرحلة تنفيذ السياسة العامة تنتقل من إطار الصراع السياسي على التشريع الى إطار السلطة التنفيذية والإدارة العامة. وتتضمن عملية تنفيذ السياسة العامة من عدة خطوات:[٢٣]

١. تكليف أحد الأجهزة الإدارية التابعة للسلطة الإدارية بمهمة تنفيذ السياسة العامة.
٢. وضع الخطط التنفيذية، بمعنى الدراسة المسبقة من خلال وضع البرامج والأساليب.
٣. اعداد البناء التنظيمي لهيكل الوظائف.
٤. اعداد الميزانية المالية وتوفير الموارد البشرية

خامساً: تقييم أداء السياسة العامة (التغذية العكسية): وهي اخر مرحلة في عملية صنع السياسة العامة، تعد هذه الخطوة ضرورية لضمان نجاح السياسة المعتمدة. التقييم هي عملية التأكد ان البرنامج (السياسة) قد حقق أهدافه كما هو متوقع، تتم بمتابعة ومراقبة مدى فاعلية السياسة ومدى وجود تطابق او فجوة بين السياسة المعلنة وبين ما يترتب عليها من إنجازات محققة، وبين قدرة البديل اثناء التنفيذ وما أنتج عنه من آثار. حيث من خلالها يتعرفوا صانعوا السياسة على نقاط الضعف والقوة والآثار التي تركتها السياسة على المجتمع والنظام السياسي سواء كانت إيجابية ام سلبية. تقييم السياسات العامة تتم عن طريق تقارير واحصائيات يقوم بها المسؤولون، او شكاوى يرفعها الافراد التي اثرت بهم السياسة. [٢٤]

المطلب الخامس: دور الفواعل في صنع السياسة العامة

السياسة العامة نشاط رسمي تمارسه الحكومة، والدستور يحدد مجموعة من فواعل التي تقوم بصنع السياسة العامة في أي دولة. تختلف أنواع الفواعل من دولة الى أخرى حسب شكل النظام السياسي القائم، وحسب طبيعة الدولة وتكوينها وفلسفتها. فدور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة العامة يعتمد على شكل النظام السياسي ومستوى الديموقراطية فيه [٢٥]. اذ يمكن تقسيم الفواعل المشاركة في رسم السياسة العامة الى قسمين:

الفرع الأول: الفواعل الرسمية: وهي الجهات الحكومية التي تقوم برسم وصياغة وتنفيذ وتقييم جميع مراحل السياسة العامة وتشمل السلطة التشريعية والتنفيذية وبعض الأحيان القضائية ايضاً.

اولاً: السلطة التشريعية: هي السلطة التي تقوم بتشريع القوانين في الدولة وتتمثل بالبرلمان او الكونجرس او مجلس العموم او المجلس التشريعي. يعد دور السلطة التشريعية في صنع السياسة العامة هو الأساسي فهي الجهة المخولة دستورياً وقانونياً بسن التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح او تعديلها او الغائها لمعالجة مشكلة ما او تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تتحول بعدها الى سياسة عامة. بالإضافة الى مهمة التشريع، للسلطة التشريعية مهام أساسية أخرى وهي الوظيفة المالية والرقابية، التي تتمثل في إقرار الميزانية ومراقبة عمل الحكومة في تنفيذ السياسة المعتمدة وذلك لمنعها من الانحراف وحماية حقوق المواطنين لضمان الالتزام بالسياسية التي اقرتها. [٢٦]

ثانياً: السلطة التنفيذية: السلطة التنفيذية هي الجهة الحكومية الرسمية المسؤولة عن تنفيذ القوانين والتشريعات واللوائح والانظمة التي تصدرها السلطة التشريعية من خلال جهاز إداري. السلطة التنفيذية تتكون من رئاسة الدولة ورئيس الوزراء ومجلس الوزراء والوزارات والهيئات التنفيذية المستقلة مثل (الهيئة الانتخابية، الشرطة، مكافحة الفساد، الأجهزة الاستخباراتية، هيئات الرقابة المالية، والهيئات التنظيمية).[٢٧]

ثالثاً: السلطة القضائية: تتمثل السلطة القضائية بالمحاكم والقضاة سواء كانت المحاكم العليا او المحاكم الدستورية والتي تتميز بالاستقلالية التامة عن السلطة التشريعية والتنفيذية. وضيفتها صياغة وتفسير وتعديل النصوص القانونية والتي صدرت بشأن سياسة عامة معينة للتأكد من تطابقها مع دستور الدولة، وإصدار الاحكام على أي مخالفة غير قانونية تتعدى على حقوق المواطنين من قبل الحكومة.[٢٨]

الفرع الثاني: الفواعل غير الرسمية

هي المؤسسات غير الرسمية وليست تابعة للسلطات الحكومية، ولكنها لها تأثير كبير على قرارات الحكومة وسياساتها فهي من الأطراف الأساسية في جميع مراحل صنع السياسية العامة، منذ اثارة قضية معينة في المجتمع، وادراج مشاكل المواطنين في اجندات الحكومة، كما انها تقوم بصياغة التشريعات من خلال الأحزاب السياسية في البرلمان، الى مراقبة عمل الحكومة عند تنفيذ السياسات، واخيراً تقوم بالتقييم للسياسات التي اعتمدت ونفذت.

اولاً: جماعات الضغط والمصالح: هي مجموعة من الافراد او منظمة غير رسمية تعمل للتأثير على القرارات الحكومية والسياسات العامة في مجال معين والتي تؤثر على مصالحهم واهدافهم، وتسعى لصياغة سياسة معينة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم المشتركة. تختلف جماعات الضغط والمصالح عن الأحزاب السياسية حيث انها لا تسعى للفوز في الانتخابات او الوصول الى السلطة بل تركز على السياسات التي تتبناها الحكومة [٢٩].

ثانياً: منظمات المجتمع المدني: منظمات المجتمع المدني تلعب دوراً محورياً في صياغة السياسة العامة بشكل مباشر او غير مباشر، لأن السياسة العامة هي التوجه نحو مشكلة عامة او مشكلة لشريحة معينة من الناس ومحاولة معالجتها بهدف تحسين ظروفهم المعيشية. وهذه هي نقطة الوصل بين منظمات المجتمع المدني والسياسات العامة، فهي تمثل مصالح المواطن وعلى اتصال دائم مع احتياجات المواطنين ومشاكلهم وإيصالها الى الجهات الرسمية المعنية، بالإضافة انها تقوم بإعداد موارد بشرية فاعلة وقادرة على تحقيق الإصلاح والتنمية وتعزيز القيم الديموقراطية والسلام والحقوق المدنية والحكم الرشيد[٣٠].

ثالثاً: وسائل الاعلام والرأي العام: هو تعبير عن اتجاهات ووجهات نظر وأفكار ومعتقدات او مشاعر مجموعة كبيرة من المواطنين او جمهور العام إزاء قضية معينة او حدث عام في المجتمع. او هو تعبير يصدر من مجموعة من الناس عما يرونه في مسألة ما تتعلق بأهدافهم وتؤثر في مصالحهم، وتعبيرهم يمكن ان يكون مؤيداً او معارضاً [٣١].

وسائل الاعلام والصحافة يؤدون دوراً فعالاً في عملية صنع السياسة العامة من خلال تشكيل وتوجيه الرأي العام فهي تؤثر في الجماهير وتقوم بإيصال مطالبهم الى السلطة من خلال نشر المعلومات والبيانات حول القضية وإبراز الرأي العام، كما تساهم في طرح قضية معينة او مشكلة معينة في المجتمع مما يؤدي الى إثارة الجماهير وذلك من خلال القنوات التلفزيونية، الجرائد والمجلات، ومواقع التواصل الاجتماعي [٣٢].

رابعاً: الأحزاب السياسية: الأحزاب السياسية من اهم فواعل غير الرسمية في النظام السياسي التي تساهم في عملية صنع السياسة العامة. سنتحدث عنها بالتفصيل في المبحث الثاني.

المبحث الثاني: الأحزاب السياسية

يدعي موريس ديفيرجيه[٣٣] ورفاقه ان تاريخ نشأة الأحزاب السياسية بشكل عصري كما هو عليه الان الى منتصف قرن التاسع عشر، فقبل عام ١٨٥٠ لم يكن هناك أي دولة في العالم تعرف الأحزاب سياسية بالمعنى العصري باستثناء الولايات المتحدة الامريكية، قبل ذلك لم يكن هناك سواء نواد شعبية وتكتلات فكرية واختلاف في الآراء و"كتل برلمانية"، حتى عام ١٩٥٠ بدأت الأحزاب السياسية تظهر في الدول المتحضرة والدول الأخرى تقوم بتقليدها. [٣٤]

ظهور الأحزاب وتطورها مرتبط بالديموقراطية واتساع الاقتراع الشعبي ووجود الامتيازات البرلمانية، فكلما كبرت استقلالية ووظائف المجالس السياسية، كلما احتاج الاعضاء الى التكتل او الاتحاد وذلك بهدف العمل الجماعي، وذلك فقاً للتجانس والتوافق في الرأي والأفكار والمصالح المشتركة فيما بينهم. وكلما زاد حق الاقتراع بين الجماهير زاد الاحتياج للإطاحة بالناخبين للتعرف ولتوجيه الأصوات نحو المرشحين. [٣٥]

المطلب الاول: تعريف الأحزاب السياسية

الحزب لغةً معناه قسم او جزء وهو يتألف مجموعة من الناس، وكلمة سياسي لها معاني كثيرة أقربها هي انها تتعلق بالسلطة. هناك تعاريف كثيرة ومختلفة للأحزاب السياسية ولم يتفق العلماء على تعريف واحد وذلك بسبب عدم اتفاقهم على العنصر الاساسي في الحزب ولكنهم اتفقوا على ان الهدف الأساسي للحزب هو الوصول الى السلطة. [٣٦]

كما تناول ماكس فيبر[٣٧] موضوع الأحزاب في كتابه السياسة كمهنة [٣٨] إن الأحزاب السياسية هي تنظيم يسعى الوصول الى السلطة او التأثير عليها بطرق شرعية مثل الانتخابات. وأن الأحزاب عنصر مهم في النظام الديموقراطي لأنه يقوم باختيار القادة السياسيين الذين يمثلون مصالح الشعب من خلال التنافس على السلطة من خلال تقديم سياسات عامة تخدم المواطن المتعلقة بالتنظيم الاقتصادي والرعاية الصحية. ويرى موريس ديفيرجيه في كتابه (ديفيرجيه، ١٩٩٦) إن الأحزاب السياسية تنظيم يسعى الى امتلاك السلطة والوصول الى السلطة والتأثير عليها، ويعتقد ديفيرجيه انها تحتاج الى دعم جماهيري وتنظيمي.

وعرفه عبد الوهاب الكيالي في كتابه الموسوعة السياسية [٣٩] كالتالي "الحزب السياسي عبارة عن مجموعة من المواطنين، يؤمنون بأهداف سياسية وأيدولوجية مشتركة وينظمون أنفسهم بهدف الوصول الى السلطة وتحقيق برامجهم".

نحن نرى إن تعريف الكيالي في الموسوعة السياسية هو الاوضح لمفهوم الحزب السياسي العصري، لأن الحزب السياسي من اهم العناصر في النظام السياسي خاصة في النظام الديموقراطي، فهو يضم مجموعة من الناس تجمعهم أفكار او معتقدات او مصالح او مبادئ مشتركة (او ينتمون الى نفس الطائفة او الدين) يسعون بكل ما لديهم من سبل للوصول الي السلطة وتطبيق أفكارهم ومعتقداتهم وبرامجهم على النظام السياسي والمجتمع. هدفهم الأساسي هو السلطة، ولكن يجب القول ان الكثير من الأحزاب السياسية تمارس الديموقراطية لتحقق مصالح المواطنين وللوصول الى أهدافها وتطبيق برامجها على الواقع.

المطلب الثاني: خصائص الاحزاب السياسة

للأحزاب السياسية خصائص عدة تتغير بمرور الزمن، وتؤثر فيها البيئة التي نشأ فيها الحزب، كما يؤثر فيها الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلاد. هذه أبرز الخصائص التي تتميز بها الأحزاب السياسية في اغلب دول العالم:

١. الأحزاب السياسية هي تنظيم لمجموعة من الافراد لهم نفس الأفكار والاعتقادات، الايدولوجية والاهداف المشتركة هي التي تجمع أعضاء الحزب داخل ذلك التنظيم وتجعلهم ينتسبون اليه ويدافعون عنه ومبادئه. [٤٠]

٢. يتميز الحزب السياسي بهيكل المنظم يتكون من عدة اقسام وفروع ومناصب ووظائف تنقسم على اعضاءه على أساس الكفاءة ودرجة الانتماء والإخلاص للحزب. [٤١]

٣. يتميز الحزب بالعضوية المنظمة، فالأحزاب تعتمد على وجود أعضاء رسميين، فضلاً عن مؤيدي الحزب غير الرسميين. [٤٢]

٤. يتميز الحزب السياسي بالاستمرارية، فخروج أحد أعضائه او موته لا يوقف عمل الحزب حتى لوكان المؤسس للحزب او قائد الحزب.

٥. المشاركة السياسية من اهم خصائص الأحزاب، فالحزب السياسي يشارك في السلطة سواء كان معارضاً او مؤيداً. [٤٣]

٦. الهدف الرئيسي للأحزاب السياسية هو الوصول الى السلطة وتنفيذ برنامجها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من خلال صنع السياسات العامة

٧. تحتاج الأحزاب السياسية الي التمويل والموارد للإنفاق على الحملات الانتخابية والنشاطات الحزبية الأخرى.

٨. الحزب السياسي يتميز بامتلاكه لبرنامج سياسي منظم يحدد من خلاله اهداف الحزب وتطلعاته حول القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

المطلب الثالث: وظائف الأحزاب السياسية

١. **التعبئة والتنشئة السياسية:** تحاول الأحزاب السياسية تحفيز وتشجيع المواطنين للانخراط في الحياة السياسية من خلال التنشئة والثقافة السياسية مثل الاحتجاج السلمي والاعلام، أنشطة المدارس والجامعات، الاتصال المباشر مع الجمهور في الندوات والاجتماعات. كما تعد الأحزاب السياسية أداة فعالة لتنظيم المواطنين، حيث يستطيع المواطنون من خلال الأحزاب السياسية تنظيم وتجنيد أنفسهم بشكل فعال للمشاركة في عملية صنع السياسية العامة. (٤٤)

٢. **تنظيم المعارضة والرقابة:** وظيفة الأحزاب المعارضة تكون بتوجيه النقد للحكومة واعمالها وممارسة المراقبة والتقييم على سياساتها العامة، وإيجاد الحلول أخرى. (٤٥)

٣. **التجنيد السياسي:** الأحزاب السياسية تقوم بإعداد وتجهيز وتجنيد الافراد والكوادر ليكونوا قادة سياسيين. يختار من بينهم المرشحين المؤهلين ليمنحوا الوظائف والمناصب السياسية العليا. (٤٦)

٤. **المشاركة السياسية:** الوصول الى السلطة من الأهداف الرئيسية للأحزاب السياسية، ولتحقيق هدفها تقوم الأحزاب دخول المنافسة الانتخابية من خلال تنظيم الحملات الانتخابية وترشح ممثليها لانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية. (٤٧)

٥. **تحديد برامج الحكومة:** تقوم الأحزاب السياسية ببناء برنامج حزبي لخوض المنافسة في الانتخابات وذلك بتحديد شكل الحكومة الجديدة وسياستها والتي تؤثر في عملية صنع السياسية العامة بشكل مباشر. (٤٨)

٦. **تمثيل المصالح:** تنشأ الأحزاب السياسية بهدف تمثيل المواطنين ومصالحهم او فئة معينة منهم، او يكون نشأة الحزب على اساس فكرة او ايدولوجية معينة. يمكن ان تكون تلك الفئة دينية او عرقية او ذات توجه مختلف عن عامة الشعب.

٧. **صياغة السياسيات العامة:** الأحزاب السياسية التي تشارك في السلطة تحاول تحديد مشاكل المجتمع وتجميعها وبلورتها ومعالجتها وإيجاد الحلول المناسبة لها ومن ثم تطرحها للسلطة التشريعية لصياغة سياسات على أساسها. (٤٩)

٨. **تعزيز الديموقراطية:** العملية الديموقراطية تتمثل بالدرجة الاولى في انتخاب المواطنين لممثليهم من الأحزاب المتنافسة في الانتخابات والتي تتيح لهم فرصة المشاركة في اختيار ممثليهم في الحكومة والتي تؤثر على صياغة السياسات المناسبة لهم.

٩. **التوعية السياسية:** يعمل الحزب كمنظمة تعليمية وتثقيفية، يقدم للمجتمع المعلومات والبيانات حول المجالات الاقتصادية والسياسية والاحداث الدولية بشكل مبسط ليوقظ فيه الوعي السياسي. فهذا يساهم بتعريف المواطن بحقوقه ووجباته والقضايا السياسية والاجتماعية التي تدور حوله. (٥٠)

١٠. **تعزيز الاستقرار والتنمية وتداول السلطة:** الديموقراطية ونظام التعددية الحزبية يقلل من مستوى الفساد المؤسسي ويعزز من مستوى الشفافية والمساءلة، ويخفف من حدة النزاعات الداخلية بين الاطراف ويؤمن التداول السلمي للسلطة والامن الداخلي والاستقرار السياسي. (٥١)

١١. **التعبير عن الرأي العام:** الأحزاب السياسية هي الوسيلة الفعالة بين الافراد والسلطة لتوصيل أفكار ورغبات الافراد للجهات المعنية في السلطة. فالمواطنين وحدهم لا يستطيعون إيصال أصواتهم حتى في ممارسة حقوقهم في التصويت. [٥٢]

١٢. **الاتصال السياسي وتوجيه الرأي العام:** تعمل الأحزاب على توجيه الافراد والمجتمع حول قضايا محددة تدعمها من خلال وسائل الاتصال والاعلام والصحافة والندوات والمؤتمرات العلمية. حيث تؤثر على تحديد أولويات النقاش العام. [٥٣]

المطلب الرابع: الأنظمة الحزبية

بالرغم من وجود أنواع للأحزاب السياسية[٥٤] فهناك ثلاث أنظمة حزبية شائعة في النظم الديموقراطية والغير ديموقراطية ايضاً وهي:

١. **نظام الحزب الواحد:** يمنع نظام الحزب الواحد وجود أي حزب اخر في الدولة، فهو حزب سياسي واحد يحتكر جميع الأنشطة السياسية والسلطات ولا يسمح بنشأت حزب اخر. يتمتع الحزب بالامتيازات ويمارس جميع السلطات، وهو الذي يسيطر على الحكومة والبرلمان في وقت واحد. [٥٥]

٢. **نظام الحزب القائد:** يقول الهاشمي [٥٦] هو نظام يتميز بوجود عدة أحزاب متنافسة، مع تميز حزب واحد اقوى واهم منهم ويتمتع بنفوذ كبيرة ويتميز بقيادة تحالف جميع تلك الأحزاب في برنامج وطني. وفي المقابل هناك تحالف لأحزاب متنافسة لذلك التحالف الذي يضم الحزب القائد، ولكن الأحزاب المتحالفة مع الحزب القائد تتمتع بسلطات وتمارس نشاط سياسي تحت نفوذ الحزب القائد، والمثال على ذلك حزب البعث الاشتراكي في العراق.

٣. **نظام الثنائية الحزبية:** هو نظام حزبي يقوم على وجود حزبين قويين يتنافسان من اجل الوصول الى السلطة، وهذا النظام لا يمنع وجود أحزاب اخرى ولكن يكون تأثيرهم ضئيل واهميتهم قليلة. حيث في كل دورة انتخابية يفوز أحد الحزبين بالأغلبية على الاخر ويصبح الحزب الاخر ممثلاً للمعارضة. [٥٧]

٤. **نظام التعددية الحزبية:** يقوم على وجود أكثر من حزبين سياسيين يتنافسون على السلطة، ولا يستطيع أي حزب بالفور بالأغلبية المقاعد في البرلمان فيتفقون على المشاركة في تشكيل الحكومة وممارسة السلطة. [٥٨]

المبحث الثالث: مشاركة الأحزاب السياسية في عملية صنع السياسة العامة

تعد الأحزاب السياسية عنصر أساسي من المؤسسات غير الرسمية في أي دولة وتعتبر مشاركتها في عملية صنع السياسة العامة من الظواهر الاولى لترسيخ الديموقراطية، إذ تقوم بتمثيل مصالح المواطنين وتوفير بيئة مناسبة للتفاعل بين الشعب والسلطة، وتعزز الاستقرار السياسي بمستويات متباينة. الأحزاب السياسية تؤدي وظيفتها في المشاركة في عملية صنع السياسية العامة بمستويات مختلفة من خلال الأنظمة السياسية المختلفة. لذلك هناك عدة ابعاد تؤثر في هذه العملية نشرحها من خلال أربع مطالب:

المطلب الأول: دور الإطار السياسي للحزب في المشاركة

الإطار السياسي للحزب هو الهيكل التنظيمي والفكري للحزب الذي يحدد المنهج والايدولوجية الذي يتبناه الحزب لصياغة سياسات والبرامج التي يعتمدها للوصول الى السلطة، وهو الذي يحدد اسلوب تعامله مع قضايا المجتمع والنظام السياسي. الإطار السياسي للحزب يرى دوراً جوهرياً في تحديد أولويات الحزب في عملية صنع السياسة العامة، ويتم ذلك من خلال هذه العوامل:

١. **أيديولوجية الحزب:** الأيدولوجيا هي المبادئ والأفكار التي يقوم عليها الحزب، تشكل الإطار الفكري والقيمي للحزب وموقفه وقراراته تجاه قضايا مختلفة. أيدولوجية الحزب أحد مكوناته الأساسية فهي التي تحدد مساره السياسي والاهداف التي يسعى لتحقيقها. (٥٩)

الايدولوجية تؤثر في عمل الأحزاب عند المشاركة في صنع السياسية العامة من خلال تحديد الأولويات للحزب والقضايا التي يركز عليها كالمساواة والعدل والنظام الاقتصادي الذي يتبناه. (٦٠)

٢. **نوعية النظام السياسي:** يختلف دور الأحزاب في عملية صنع السياسة العامة من نظام سياسي لأخر، ومن جهة أخرى باختلاف مكانتها في النظام السياسية ان كانت في السلطة او خارجها (معارضة). (٦١)

في النظم الديموقراطية يختلف تأثير الأحزاب في عملية صنع السياسة العامة سواء كان النظام ثنائياً حزبياً او تعددياً. فإذا كان ثنائياً يكون هناك تناوب على السلطة بين الحزبين الكبيرين وتأثير الأحزاب الصغيرة يكون ضئيل جدا او كاد ان يكون معدوماً. اما في النظم التعددية تتوزع وتنقسم السلطة بين عدة أحزاب ويكون تأثِير الأحزاب نسبيةً لعدد المقاعد التي فاز بها في الانتخابات ويكون قائماً على المفاوضات والائتلافات والتوافق بين الأحزاب، حيث يكون للأحزاب الصغيرة فرصة أكبر للتأثير على العمل السياسي من خلال التحالف. من سلبيات النظم التعددية هي صعوبة اتخاذ القرارات وعدم الاستقرار الحكومي، كما ان الأحزاب السياسية تعتبر مؤسسات رقابية على العمل الحكومي خاصة الأحزاب المعارضة التي خارج السلطة، حيث تقوم بالرقابة على عمل السلطة التشريعية والتي تتضمن المؤسسات الحكومية والسياسات العامة التي تعدها. (٦٢)

في الدول النامية او النظم الغير ديموقراطية، برز نظام الحزب الواحد الذي يتحكم بجميع السلطات في الدولة ويمنع ظهور أحزاب أخرى وذلك بذريعة تحقيق الوحدة الوطنية. (٦٣)

٣. **تأثير الحزب في المجتمع السياسي:** الأحزاب ذات الجماهيرية الكبيرة تمتلك قوة سياسية واجتماعية تجعلها قادرة على التأثير في عملية صنع السياسة العامة، فهي قادرة على تمثيل مصالح المواطنين بشكل أكبر من الأحزاب الصغيرة وذلك يجعلها قادرة على توجيه الرأي العام نحو سياسة معينة. هذه القاعدة الجماهيرية الضخمة للحزب تمنحها الشرعية السياسية وتعزز مكانتها في البرلمان والحكومية. بالإضافة الى انها تساهم في تعزيز الاستقرار السياسي، وتمنحها السيطرة على بناء التحالفات وقيادة النقاشات والاحتجاجات الشعبية. (٦٤)

٤. **مدى مشاركة الحزب في العمل السياسي:** يتحدد دور الحزب في العمل السياسي عبر السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية. في السلطة التشريعية تشكل عدد مقاعد البرلمان قوة وتأثير الحزب في صياغة القوانين وإصدار اللوائح والتشريعات والرقابة والقدرة على تمثيل مصالح الشعب. فكلما كان عدد مقاعد الحزب في البرلمان أكثر كلما كانت مشاركتها في العملية السياسية لها دور أكبر واقوى ومؤثر، وبناءاً على ذلك يقوم الحزب باقتراح وتشريع القوانين والسياسات العامة التي تنسجم مع مصالحه وأهدافه ومبادئه. (٦٥)

المطلب الثاني: دور الأحزاب السياسية في مراحل صنع السياسة العامة

تلعب الأحزاب دوراً محورياً في جميع مراحل صنع السياسة العامة فهي تشارك ببرامجها اجنداتها المختلفة في الانتخابات كما تشارك من خلال السلطة التشريعية والتنفيذية وتقوم بدور المراقب تقيم اعمال الحكومة، نستعرض هنا اهم مراحل صنع السياسة العامة التي تشارك فيها الأحزاب السياسية:

١. **مرحلة التعبئة الجماهيرية:** يقوم الحزب بتمثيل مطالب المواطنين والدفاع عن حقوقهم من خلال جمع وبلورة المشاكل والمطالب واسنادها للحكومة بشكل برنامج منسق ومنضم، فالأفراد او الجماعات ليس بمقدورهم الوصول الى السلطة. اذاً الأحزاب تعمل في تحويل الأفكار والمطالب الى خطة عمل وبرنامج حكومي. (٦٦)

٢. **مرحلة المشاركة الحزبية في الانتخابات (الأجندة السياسية):** في هذه المرحلة يقوم الحزب بتقديم أفضل البرامج والاجندة السياسية لكسب تأييد الناخبين، تكون هذه الاجندة عبارة عن رؤية الحزب المستقبلية والبرامج التي ستتبناها عند الوصول الى السلطة معتمدة على ايدولوجية الحزب. ويتم الترويج لبرنامج الحزب من خلال النشاطات السياسية المختلفة والاعلام والحملات الانتخابية وتجمعات ميدانية يعرض فيها الانجازات الماضية للحزب وتقديم مقترحات لمعالجة قضايا هامة، ويقدم وعود للمواطنين. (٦٧)

٣. **مرحلة سن القانون لصنع السياسات العامة في البرلمان:** الأحزاب السياسية ليست الفاعل المشارك في سن القوانين فحسب، بل هي القوة المحورية الاساسية التي تصنع السياسية العامة في البرلمان من خلال اقتراح تشريعات معتمدة على برامجها واجندتها السياسية والتي تعكس رؤيتها لحل القضايا العامة. كما انها تقوم بمناقشة وصياغة قوانين من خلال أعضائها في اللجان البرلمانية، كما انها تحتاج الى التحالف مع القوى السياسية الأخرى داخل البرلمان لتمرير القوانين او لمعارضتها. (٦٨)

٤. **مرحلة تنفيذ وتحليل السياسات العامة:** بعد المصادقة على القانون في البرلمان وادخاله حيز التنفيذ واسناده للحكومة كسياسة عامة، تقوم الأحزاب السياسة التي في السلطة بدور المراقب والمشرف على أداء العمل الحكومي لضمان تطابقها مع اهداف الحزب، وإذا كانت الأحزاب في المعارضة ايضاً تراقب تنفيذ السياسة العامة لضمان نزاهتها وفعاليتها وتطابقها مع القانون والدستور. (٦٩)

٥. **مرحلة التغذية الاسترجاعية:** تقوم الأحزاب السياسية في هذه المرحلة بتقييم مدى نجاح السياسة العامة التي تبنتها من خلال عملية التقييم والمراجعة لنتائج سياساتها والآثار التي احدثه البرنامج الحزبي وذلك من خلال جمع المعلومات التي يتم تدفقها من البيئة الى النظام السياسي. (٧٠)

المطلب الثالث: أدوات الحزب السياسي في التأثير على صنع السياسة العامة

لدى الحزب السياسي عدة أدوات تمكنه من التأثير في عملية صنع السياسية العامة سواء بالشكل المباشر او غير مباشر، فالأحزاب السياسية تعتبر نقطة الوصل بين المواطن والحكومة وهذا يسهل عليها الوصول الى أهدافها من خلال تحريك الجهور والضغط على الحكومة. سنشرح اهم الأدوات التي تستخدمها الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها السياسية في السياسة العامة:

١. **تحريك الرأي العام (الضغط السياسي والجماهيري):** الافراد تحتاج الى توحيد أفكارهم وجمع صفوفهم تجاه مشكلات المجتمع، هنا تبرز وظيفة الأحزاب السياسية وإحدى ادواتها المؤثرة وهي توجيه الرأي العام التي تمكنها التأثير في صنع السياسية العامة. تقوم الأحزاب بتوعية المواطنين من خلال نشر أفكارها ومعتقداتها وتقوم بجمع المواقف الفردية للتنسيق فيما بينهم وتشكيل رأي عام موحد، يتم ذلك من خلال عدة طرق أهمها: الخطاب السياسي يتضمن الندوات الثقافية والمؤتمرات لتنمي فيهم الشعور بالمسؤولية، الحملات الانتخابية لنشر برامجها وخططها، توظيف قضايا المجتمع المختلفة مثل البطالة والفساد، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للتواصل المباشر مع المواطنين وتقوم بإعداد مظاهرات ومسيرات وتجمعات ميدانية، استخدام الاعلام واستطلاعات الرأي لعرض فشل السياسات القائمة، او اثارة قضية معينة لخلق ازمة إعلامية بهدف الضغط على السلطة. [٧١] (فريطاس، ٢٠٢٢، صفحة ٨٢)

٢. **التحالفات السياسية:** التحالفات او الاتفاقيات السياسية هي أداة استراتيجية تستخدمها الأحزاب في فترات مختلفة لتعزيز قوتها وتأثيرها على العملية السياسية وصنع السياسة العامة. التحالف طويل الأمد مثل تشكيل ائتلاف في الحكومة للإدارة وتنفيذ السياسات، وهناك تحالفات محددة في البرلمان لتمرير القوانين محددة ودعم قضايا معينة. وتكون التحالفات الانتخابية مصلحية ومؤقتة تشارك فيها الأحزاب الموارد والامكانيات هدفها كسب هزيمة المرشحين المنافسين وتحقيق الفوز والوصول الى السلطة. [٧٢]

٣. **الحملات الانتخابية:** هي مجموعة من الأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الأحزاب تعتبر الأساسية لتحقيق الفوز في الانتخابات سواء كان على المستوي الرئاسي او البرلماني او المحلي. هناك عدة وسائل للقيام بالحملات الانتخابية، أهمها طرح برنامج حزبي هادف يقوم على تلبية مطالب الجماهير ويحقق مصلحة الشعب ويعالج مشاكل المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في حال فوز الحزب في الانتخابات. بالإضافة الى الترويج للأجندة السياسة التي تتضمن الجهود والانتصارات السابقة للحزب. [٧٣]

٤. **الوسائل الإعلامية والدعاية السياسية:** أصبحت وسائل الاعلام والتواصل الاجتماعي من اهم الوسائل التي تستخدمها الأحزاب لكسب تأييد الجماهير وفي الحملات الانتخابية. فهي تحقق تأثيراً مباشراً وسريعاً لأنها الأقرب والاسهل لدخول بيوت وعقول المواطنين حتى لو لم يكونوا مهتمين بالسياسة. لذلك تقوم الأحزاب السياسية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام من خلال عدة استراتيجيات منها: نشر افكارها وتوجهاتها بين جميع فئات الشعب لكسب الدعم الشعبي من خلال إطلاق حملات توعوية واعلانات سياسية ونشر اخبار معينة. الترويج للبرامج السياسية وخططها المستقبلية وطرق معالجتها للقضايا. [٧٤]

كما تستخدم الأحزاب وسائل الاعلام للضغط على السلطتين التشريعية والتنفيذية لتمرير قوانين وتبني سياسات معينة او لكشف إخفاقات الأحزاب المنافسة. (٧٥)

٥. **تقديم مشاريع قانونية:** تعتبر المشاريع القانونية أداة أساسية للأحزاب للتأثير على عملية صنع السياسة العامة. حيث تقوم الأحزاب بتقديم مشاريع قوانين جديدة تعكس أهدافها ورؤيتها او تقترح تعديل قوانين قديمة لتتماشى مع متطلبات المجتمع. بهذه الطريقة تقوم الأحزاب بالتحكم بالأجندة التشريعية والرقابية من خلال اللجان البرلمانية. فنجاح الحزب بتمرير القوانين التي اقترحها تعزز مكانتها وتأثيرها في صنع السياسة العامة بالتالي تحقق أهدافها.

المطلب الرابع: التحديات التي تواجه الحزب السياسي لمشاركته في عملية صنع السياسات العامة

هناك تحديات كثيرة تتعرض لها الأحزاب السياسية خلال مسيرتها السياسية او في خوضها المنافسة الانتخابية، تتنوع هذه التحديات بين انقسامات داخلية وضغوطات النظام السياسي التي تؤثر على فاعليته وقدرته للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة، كما انه يواجه أزمات مالية وازمات أخرى تفقده ثقة الشعب.

١. **نوعية النظام السياسي:** يختلف الدور الذي يلعبه الأحزاب السياسية ودرجة فاعليتها وتأثيرها في عملية صنع السياسة العامة حسب اختلاف أنظمة السياسية في المجال الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. (٧٦)

في المقارنة بين الأنظمة الديموقراطية والسلطوية، نجد ان الأحزاب السياسية في الأنظمة الديموقراطية لها مجال أكثر للمشاركة في عملية صنع السياسية العامة نظراً للحريات السياسية التي تمنح للإفراد والجماعات، ووجود قوانين تمكن من انشاء الأحزاب وممارسة أنشطتها بحرية بالإضافة الى وجود حرية التعبير والمشاركة السياسية ووجود مجتمع مدني. على العكس ما في الأنظمة السلطوية التي تمنع وجود الأحزاب بالأساس. (٧٧)

٢. **الصراع الآيديولوجي بين الأحزاب السياسية:** الانقسامات الأيدولوجية الحادة بين الأحزاب تعرقل العمل الحكومي والبرلماني ويؤدي الى تعطيل التشريعات وتنفيذ السياسات. فكل حزب يحاول ان يفرض توجهه ورؤيته ولا يقبل بالتفاوض والتعاون بالتالي يؤدي الى عرقلة عملية صنع السياسة العامة ايضاً.(٧٨)

كما ان الصراع الأيديولوجي بين الأحزاب منع اقامة تحالفات سياسية مما أدى الى عدم الاستقرار السياسي.(٧٩) التعارض بين الايدولوجية المهيمنة والثقافة السياسية للمجتمع يعتبر سبب رئيسي لفشل السياسات العامة. يقوم الحزب الحاكم بفرض سياساته ذات طابع أيديولوجي متطرف على المجتمع مما لا يتوافق مع التوجه الاجتماعي مما يؤدي الى انقسام داخل المجتمع مما يسبب عدم الاستقرار المجتمعي والعنف وحروب طائفية. (٨٠)

٣. **الفساد السياسي:** الفساد السياسي يؤثر سلبياً في المشاركة السياسية بسبب لجوء الاحزاب الى الرشاوي والتزوير في الانتخابات لضمان الفوز (٨١) وهذا يسحب ثقة المواطنين بالنظام السياسي، وينخفض مستوى المشاركة السياسية وتنتشر الشعبوية وازدياد الاحتجاجات بالتالي ينتج عنه عدم استقرار سياسي.(٨٢)

كما يؤثر الفساد السياسي في عملية صنع السياسة العامة من خلال صياغة سياسات معينة تخدم الجماعات المصلحية واللوبيات والشركات الاقتصادية ولا تخدم الصالح العام كما يشمل الفساد السياسي التلاعب بالقوانين، حيث يقوم الحزب الحاكم بصياغة سياسات تخدم فئة معينة من المجتمع على حساب الأغلبية. او حين يقوم النواب في البرلمان او أصحاب المناصب العليا بأستغلال مناصبهم لتحقيق مكاسب شخصية مثل المصادقة على قوانين محددة تمنحهم امتيازات ومكاسب مالية وسياسية. (٨٣)

٤. **وجود أجندة غير رشيدة للسياسة العامة:** هي سياسات عامة تبني على اعتبارات غير عقلانية. الاجندة الغير عقلانية للأحزاب لها ابعاد عدة وتتمثل في: اهدار المال العام من خلال تنفيذ مشاريع غير فعالة ولا تخدم المجتمع، عدم التخطيط والعشوائية في معالجة المشاكل وجود استراتيجية طويلة الأمد في محاولة لكسب أكبر عدد من دعم الجماهير مؤقتاً دون وجود استراتيجية طويلة الأمد. تأثير الأحزاب بالجماعات واللوبيات وعدم الاكتراث للمصلحة الوطنية، الايدودلوجية المتطرفة للأحزاب التي تتغلب على المصلحة الوطنية. كل هذه الاجندة تعتبر سياسات غير رشيد تتبناها الأحزاب مما يؤثر على عملية صنع السياسية العامة وضعف الاداء الحكومي وزيادة الفجوة بين المواطنين والحكومة وعرقلة اليات التنمية المتسدامة. (٨٤)

الخاتمة:

لقد حاول الباحث عند كتابة بحثه أن يتطرق إلى دور الأحزاب في عملية المشاركة في صنع السياسة العامة في الدولة، وأنها ذلك الدور غالباً ما يكون سائدة في الدول الديمقراطية وفقاً للقواعد الدستورية المقررة، وأنها تقوم بدورها في ظل الإطار السياسي للبيئة التي تحاذيها، وأن الخلفية الفكرية للحزب تلعب دور مؤثر ونوعية النظام السياسي، مثلاً عملية صنع السياسة العامة في دولة ذات نظام رئاسي يختلف من دولة أخرى تنتهج النظام البرلماني في الحكم، ولكل منها أسلوبها خاص وإطار دستوري معين، وإذا كان الحزب مؤثرً على الصعيد الشعبي سيكون له مشاركة أكبر في العملية، لأنه يعد حزباً نشطاً وله أجندة فعالة على مستوى المجتمعي.

فلأحزاب السياسية ليست بمنىً عن الجماهير، وأنها بحاجة إلى تعبئته بشكل دائم، لأن طبيعة صنع السياسة العامة هي في سبيل تنمية المصلحة العامة للمجتمع، لذا في سبيل تحقيق ذلك الهدف، تخوض الأحزاب السياسية الحملات الإنتخابية كي تحصل على مقاعد كافية، لتسهيل هذه المهمة وسن القوانين لأجلها، لأن شرعنة السياسة العامة تأتي من خلال سن القوانين لها، كما هي تشارك في تنفيذها وتحليلها وتقيمها وفقاً لمراحل صنع السياسة العامة في الدولة. إلا أن العملية ليست بأمر هين، إذ تحتاج في البداية إلى تحريك للرأي العامة وتحالفات سياسية والخوض في حملات إنتخابية وتفعيل ماكينة الدعاية السياسية والترويج لها ومن ثم تأتي مرحلة صياغة أجندة الحزب للسياسة العامة في مشروع معين، ربما سيتحول هذا المشروع إلى تشريع للسياسة العامة. وهذه المشاركة للأحزاب السياسية تواجه تحديات مختلفة على صعيدي النظام السياسي في الداخل والتدخلات الخارجية.

الهوامش:

[1] Cochran, C. L., & Malone, E. F. (2005). Public Policy: Perspectives and Choices (pp. 1-32). Boulder: Lynne Publisher

[٢] د. مها عبد اللطيف الحديثي، د. محمد عدنان الخفاجي (٢٠٠٦). النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية. كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، ص٥.

[٣] **جيمس أندرسون:** باحث سياسي أمريكي ومتخصص في مجال السياسات العامة. اشتهر بجهوده الأكاديمية في تحليل وتفصيل وتفسير عملية صنع السياسة العامة. اسس نموذجًا متكاملاً لشرح وتفصيل مراحل السياسة العامة. ويُعتبر كتابه *Public Policy making* من اهم المراجع في هذا المجال وترجم الى عدة لغات، يحتوي على إطار واضح لكيفية صنع القرار السياسي وتأثير السياسات العامة على الفرد والمجتمع والدولة. مثنى فائق مرعي والمبارك، فرح ضياء. (٢٠٢٠). السياسات العامة والحكومات المحلية. بغداد، الدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة، ص ١٨.

[٤] جيمس اندرسون (١٩٩٨). صنع السياسة العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص١٦

[٥] **غابرييل ألموند** (١٩١١-٢٠٠٢): عالم سياسي أمريكي متميز، اشتهر بدراساته في مجال الأنظمة السياسية المقارنة والسياسات العامة، شكلت اسهاماته تأثير كبير في تفسير مفهوم "الثقافة السياسية" الذي اعتبره كعامل أساسي لفهم سلوك الأفراد في النظام السياسي. كتبه تعد من اهم المراجع العلمية للدراسات السياسية واهمها كتاب * The Civic Culture: Political Attitudes and Democracy in Five Nations 1963* حيث طور نموذجاً لتفسير العلاقة بين الثقافة السياسية والاستقرار السياسي. يقدم فيه ألموند وفيربا دراسة مقارنة لمفهوم "الثقافة السياسية" في خمسة دول (الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا، إيطاليا، والمكسيك)، ويحللان تأثير القيم والمواقف السياسية على استقرار مستوى الديمقراطية في الدولة. كما كان له دور كبير في تطوير النظرية "الوظيفية" التي تحدد وظائف النظام السياسي.

[٦] جابرييل ايه ألموند، جي بنجهام باول (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. ترجمة: هشام عبدالله. عمان، الدار الاهلية للتوزيع والنشر، ص ١٨٨.

[٧] د. كمال المنوفي (١٩٨٧). أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، صفحة ٢٨٣-٢٨٤.

[٨] د. فهمي خليفة الفهداوي (٢٠٠١). السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص ٧٣

[٩] ألموند، وباول، المصدر السابق، ص ١٩٢

[١٠] ألموند، وباول، المصدر السابق، ص ١٩٧

[١١] ألموند، وباول، المصدر السابق، ص ١٩٩

[١٢] د. فهمي خليفة الفهداوي، المصدر السابق، ص٤٨.

[١٣] جيمس اندرسون، المصدر السابق، ص١٦

[١٤] أ. مها يحيي محمد أحمد حسين (٢٠١٨). تحميل السياسات العامة: التطور والمنهجية. الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية – كلية التجارة – جامعة الإسكندرية، ص١٣

[١٥] د. فهمي خليفة الفهداوي، المصدر السابق، ص٤٦.

[١٦] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٢٩٢-٢٩٣

[١٧] أ. مها يحيي محمد أحمد حسين، المصدر السابق، ص ١٣-١٤.

[١٨] جيمس اندرسون، المصدر السابق، ص١٦

[١٩] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٢٩٣

[٢٠] ثامر كامل محمد الخزرجي (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ص١٦٤

[٢١] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٢٩٤

[٢٢] مثنى فائق مرعي العبيدي (٢٠١٩). مقاربات نظرية في السياسات العامة. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية والإدارية (جامعة الدول العربية)، ص٦١-٦٦

[٢٣] ثامر كامل محمد الخزرجي، المصدر السابق، ١٧٠-١٧٣

[٢٤] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٢٩٥

[٢٥] بيشره امين وعلي محمد (٢٠١٩). إثر الحكم الرشيد على فاعلية وظائف النظام السياسي (أطروحة دكتوراة، جامعة السليمانية، السليمانية)

[٢٦] مثنى فائق مرعي العبيدي، المصدر السابق، ص٧٢-٧٦

[٢٧] مثنى فائق مرعي العبيدي، المصدر السابق، ص٧٨

[٢٨] مثنى فائق مرعي العبيدي، المصدر السابق، ص٨١

[٢٩] جيمس اندرسون، المصدر السابق، ص٦٣

[٣٠] مثنى فائق مرعي العبيدي، المصدر السابق، ص١٠٥-١٠٦

[٣١] وسام صالح عبد الحسين جاسم (٢٠٢٠). "الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية". مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإسلامية، المجلد (٧٢)، العدد الرابع، ص٣

[٣٢] ابتسام قرقاح (٢٠١١). دور الفواعل غير رسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر (رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، الجزائر)، ص٥٣-٥٤

[٣٣] **موريس ديفيرجيه** (١٩١٧-٢٠١٤): من أبرز وأهم علماء السياسة الذي ساهمة في دراسات الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية. حيث لديه مرجع رئيسي لدراسة الأحزاب وهو كتاب صدر عام ١٩٥١ بعنوان (الأحزاب السياسية)، بالإضافة الى عدة كتب تستخدم كمراجع أساسية في علم السياسة منها (مدخل الى علم السياسة، الأنظمة السياسية). ساهمت كتبه في ربط الدراسة النظرية بالواقعية، كما له نظرية (قانون ديفيرجيه) والتي تتناول الأنظمة الانتخابية ذات الأغلبية البسيطة التي تؤدي الى نظام الحزبين، ونظم النسبية التي تعزز نظام التعددية الحزبية، فقانون ديفيرجيه يشرح العلاقة بين النظام الانتخابي وعدد الأحزاب السياسية في الدولة.

[٣٤] موريس ديفيرجيه (٢٠١١). الأحزاب السياسية. ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد. القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ص٦-٧.

[٣٥] د. وجيه قانصو (٢٠٢٠). "الأحزاب السياسية". عمان، مؤسسة كونراد اديناور (عمومي ١٠١). https://shorturl.at/qaroo

[٣٦] د. حميد حنون خالد (٢٠١٠). الأنظمة السياسية. بغداد، المكتبة القانونية، ص١١٤-١١٥

[٣٧] **ماكس فيبر** (Max Weber-1864-1920): عالم وفيلسوف الماني في مجال السياسة والاقتصاد، ويعتبر مؤسس علم الاجتماع الحديث مع كارل ماركس. من أبرز مؤلفاته (السياسة كمهنة) و (الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية) و(الاقتصاد والمجتمع). ماكس فيبر له اسهامات عدة في العلوم السياسية والاجتماع والفلسفة والاقتصاد، تشمل نظريات حول البيروقراطية حيث وضع نموذج مثالي للبيروقراطية، وفي كتابه الاخلاق البروتستانتية طرح فكرة العلاقة بين الدين والمبادئ الاقتصادية بالإضافة الى عدة نظريات أخرى حول السلطة وسلوك الافراد والدين. يعتبر كتابه (السياسة كمهنة) من أبرز المراجع التاريخية لدراسة السياسة حيث قام بتحليل عميق لطبيعة السلطة والقادة السياسيين.

[٣٨] ماكس فيبر (٢٠١١). العلم والسياسة بوصفها حرفة. ترجمة: جورج كتورة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية

[٣٩] عبد الوهاب الكيالي (١٩٨١). الموسوعة السياسية ج٢. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ص٣١٠

[٤٠] د. حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص١٢٠

[٤١] د. حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص١٢٠

[٤٢] د. حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص١٢٠

[٤٣] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص٢٠٩

[٤٤] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص١٩٨

[٤٥] ثامر كامل محمد الخزرجي، المصدر السابق، ص٢١٣

[٤٦] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص١٩٦

[٤٧] د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص١٩٩

[٤٨] اوستن رني (١٩٦٦). سياسة الحكم ج٢. ترجمة حسن علي الذنون. بغداد، المكتبة الاهلية، ص٧

[٤٩] د. طارق علي الهاشمي (١٩٦٩). الأحزاب السياسية. بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية، ص٨٣

[٥٠] د. صالح عبد الرزاق الخوالدة (٢٠٢٠). التحول الديموقراطي والأحزاب السياسية: إطار نظري ومفاهيمي. عمان، دار الراية للنشر والتوزيع، ص٢٠٩

[٥١] د. صالح عبد الرزاق الخوالدة، المصدر السابق، ص٢٠٩

[٥٢] د. طارق علي الهاشمي، المصدر السابق، ص٨٤

[٥٣] ثامر كامل محمد الخزرجي، المصدر السابق، ص٢١٣

[٥٤] هناك أنواع عدة تصنيفات للأحزاب السياسية، وتصنف الى أربع أنواع من حيث أيدولوجيتها وعقيدتها، كالأحزاب الليبرالية التي تركز على الحرية الفردية والسوق الحر وتؤكد على دور محدود للحكومة كالحزب الليبرالي الديموقراطي في بريطانيا. والأحزاب القومية تقوم على فكرة الامة الواحدة وتسعى الى تعزيز الهوية الوطنية وثقافتها ولغتها وتاريخها ودينها وتحقيق السيادة والاستقلال والامن الداخلي والمصالح القومية

للدولة كالحزب البعث الاشتراكي العربي. الأحزاب الدينية هي عقائدية تبنى على أساس ديني سواء كان الاسلام او المسيحية او اليهودية او أي دين اخر، تستمد مبادئها وافكارها من الكتب الدينية والسماوية، تهدف الى نشر نهجها وتطبيق برنامجها على مستوى الدولة والمجتمع كحزب الاخوان المسلمين في مصر. والأحزاب اليسارية تقوم على مبادئ المساواة الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز العدالة الاجتماعية وحماية حقوق العمال وتدعو الى الملكية العامة، من امثلة الأحزاب اليسارية حزب العمال في بريطانيا والحزب الشيوعي الصيني

(٥٥) د. صالح عبد الرزاق الخوالدة، المصدر السابق، ص٢٣٩.

(٥٦) د. طارق علي الهاشمي، المصدر السابق، ص٣٩

(٥٧) د. حسان محمد شفيق العاني، المصدر السابق، ص٢٧٥

(٥٨) د. حميد حنون خالد، المصدر السابق، ص١٣٣-١٣٤

(٥٩) جيمس اندرسون، المصدر السابق، ص٣١

(٦٠) ثامر كامل محمد الخزرجي، المصدر السابق، ص٢١٠

(٦١) احمد رشيد (١٩٨٨). تحليل السياسة العامة في مصر. القاهرة، جامعة القاهرة (مركز البحوث والدراسات السياسية)، ص١١٤

(٦٢) د. مها عبد اللطيف الحديثي، د. محمد عدنان الخفاجي، المصدر السابق، ص٣٤-٣٥

(٦٣) د. طارق علي الهاشمي، المصدر السابق، ص١٣

(٦٤) د. مها عبد اللطيف الحديثي، د. محمد عدنان الخفاجي، المصدر السابق، ص٣٤

(٦٥) وليد بن جامع (٢٠١٦). دور الأحزاب السياسة في صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٧)٢٠١٤ (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر)، ص٣٥-٣٧

(٦٦) د. كمال المنوفي، المصدر السابق، ص١٠٥

(٦٧) د. حسن عبد الله الدعجه (٢٠١٩). صنع السياسة العامة. عمان، وزارة الثقافة، ص١٦٠

(٦٨) زاير الهام (٢٠١٩). "دور الأحزاب السياسية في التأثير في صنع السياسة العامة في الجزائر". المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد الثالث، العدد الثاني، ص٣١١

(٦٩) د. حسن عبد الله الدعجه، المصدر السابق، ص١٧٦

(٧٠) عماد غليون (٢٠١٨). الحزب السياسي. دمشق، بيت المواطن للنشر والتوزيع، ص٨٩.

(٧١) فريطاس مبارك (٢٠٢٢). دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة، ص٨٢.

(٧٢) د. حسن عبد الله الدعجه، المصدر السابق، ص١٦٩

(٧٣) عماد غليون، المصدر السابق، ص٨٨

(٧٤) عماد غليون، المصدر السابق، ص٩٠

(٧٥) خيري عبد القوي (١٩٨٩). دراسة السياسية العامة. الكويت، منشورات ذات السلاسل، ص١١٦

(٧٦) احمد وبن طاهر براهيم، مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في رسم عملية صنع السياسة العامة (مجلة أبحاث، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٧

(٧٧) بلقيس احمد منصور (٢٠٠٤). الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي. القاهرة، مكتبة مدبولي، ص٢٦

(٧٨) عماد غليون، المصدر السابق ، ١٣٣-١٣٩

(٧٩) جيمس اندرسون، المصدر السابق

(٨٠) د. مها عبد اللطيف الحديثي، د. محمد عدنان الخفاجي، المصدر السابق، ص١٤

(٨١) ثامر كامل محمد الخزرجي، المصدر السابق، ص٢٣٨

(٨٢) بيشره امين وعلي محمد، المصدر السابق

(٨٣) جيمس اندرسون، المصدر السابق

(٨٤) عماد غليون، المصدر السابق

قائمة المصادر

الكتب:

1) الحديثي، د. مها عبد اللطيف، والخفاجي، د. محمد عدنان. (٢٠٠٦). النظام السياسي والسياسة العامة: دراسة في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية. كربلاء، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.

٢) الخزرجي، ثامر كامل محمد. (٢٠٠٤). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

٣) الدعجة، د. حسن عبد الله. (٢٠١٩). صنع السياسة العامة. عمان، وزارة الثقافة.

٤) العاني، د. حسان محمد شفيق. (١٩٨٦). الأنظمة السياسية والدستورية المقارنة. بغداد، مطبعة جامعة بغداد.

٥) العبيدي، مثنى فائق مرعي. (٢٠١٩). مقاربات نظرية في السياسات العامة. القاهرة، المنظمة العربية للتنمية والإدارية (جامعة الدول العربية).

6) الفهداوي، د. فهمي خليفة. (٢٠٠١). السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

٧) الكيالي، عبد الوهاب. (١٩٨١). الموسوعة السياسية ج٢. بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

8) المنوفي، د. كمال. (١٩٨٧). أصول النظم السياسية المقارنة. الكويت، شركة الربيعان للنشر والتوزيع.

9) المنوفي، د. كمال. (١٩٨٨). نظريات النظم السياسية. الكويت، شركة المطبوعات.

١٠) المنوفي، كمال. (١٩٨٩). السياسة العامة وأداء النظام السياسي. عمان، مطبعة الشرق.

11) ألموند، جابرييل ايه وباويل، جي بنجهام. (١٩٩٨). السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية. ترجمة: هشام عبدالله. عمان، الدار الاهلية للتوزيع والنشر.

١٢) الهاشمي، د. طارق علي. (١٩٦٩). الأحزاب السياسية. بغداد، شركة الطبع والنشر الاهلية.

13) اندرسون، جيمس. (١٩٩٨). صنع السياسة العامة. ترجمة: عامر الكبيسي. عمان، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

١٤) خالد، د. حميد حنون. (٢٠١٠). الأنظمة السياسية. بغداد، المكتبة القانونية.
١٥) ديفيرجيه، موريس. (٢٠١١). الأحزاب السياسية. ترجمة: علي مقلد وعبد المحسن سعد. القاهرة، الهيئة العامة لقصور الثقافة.
١٦) رشيد، احمد. (١٩٨٨). تحليل السياسة العامة في مصر. القاهرة، جامعة القاهرة (مركز البحوث والدراسات السياسية).
١٧) رني، اوستن. (١٩٦٦). سياسة الحكم ج٢. ترجمة حسن علي الذنون. بغداد، المكتبة الاهلية.
١٨) عبد القوي، خيري. (١٩٨٩). دراسة السياسية العامة. الكويت، منشورات ذات السلاسل.
١٩) غليون، عماد. (٢٠١٨). الحزب السياسي. دمشق، بيت المواطن للنشر والتوزيع.
٢٠) فيبر، ماكس. (٢٠١١). العلم والسياسة بوصفها حرفة. ترجمة: جورج كتورة. بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
٢١) منصور، بلقيس احمد. (٢٠٠٤). الأحزاب السياسية والتحول الديموقراطي. القاهرة، مكتبة مدبولي.

البحوث الاكاديمية:

١) براهيم، احمد وبن طاهر، علي. مفهوم الأحزاب السياسية ودورها في رسم عملية صنع السياسة العامة (مجلة أبحاث، المجلد ٦، العدد ٢، ٢٠٢١، ص ٧٩-٩٩).
٢) جاسم، م. وسام صالح عبد الحسين. (٢٠٢٠). "الرأي العام وأثره في السياسة العامة للدولة: دراسة تحليلية". مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإسلامية، المجلد (٧٢)، العدد الرابع.
٣) حسين، أ. مها يحيي محمد أحمد. (٢٠١٨). تحميل السياسات العامة: التطور والمنهجية. الاسكندرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية -كلية التجارة - جامعة الإسكندرية.
٤) الخوالدة، د. صالح عبد الرزاق. (٢٠٢٠). التحول الديموقراطي والأحزاب السياسية: إطار نظري ومفاهيمي. عمان، دار الراية للنشر والتوزيع.
٥) قانصو، د. وجيه. (٢٠٢٠). "الأحزاب السياسية". عمان، مؤسسة كونراد اديناور (عمومي ١٠١). https://shorturl.at/qaroo
٦) الهام، زاير. (٢٠١٩). "دور الأحزاب السياسية في التأثير في صنع السياسة العامة في الجزائر". المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية والسياسة، المجلد الثالث، العدد الثاني.

الرسائل والأطاريح:

١) أمين، بيشره وعلي محمد. (٢٠١٩). إثر الحكم الرشيد على فاعلية وظائف النظام السياسي (أطروحة دكتوراة، جامعة السليمانية، السليمانية).
٢) بن جامع، وليد. (٢٠١٦). دور الأحزاب السياسة في صنع السياسة العامة (دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٧-٢٠١٤) (رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، الجزائر).
٣) فريطاس، مبارك. (٢٠٢٢). دور الأحزاب السياسية في تشكيل الوعي السياسي في المجتمع الجزائري (أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة العربي التبسي، تبسة).

: Bibliography

1) Dye, Thomas R. (1992). Understanding Public Policy. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall.
2) Sharkansky, Ira. (1975). Public Administration: policy-Making in Government Agencies. 3rdEd. Chicago. Rand McNally.
3) Lasswell, Harold. (1936). Politics: Who gets what, when, how. McGraw-Hill.
4) Schumpeter, Joseph A. (1942). Capitalism, socialism and Democracy. New York, Taylor & Francis e-Library.
5) Easton, D., & Framework, A. (1965). For Political Analysis. Englewood Cliffs, HJ: Prentice-Hall.
6) Cochran, C. L., & Malone, E. F. (2005). Public Policy: Perspectives and Choices (pp. 1-32). Boulder: Lynne Publisher.